من العلما كابي حنيفة واصحابه القسام الذين يقسمون العقار وغيره بالاجزان
يشتركوا فيما يشتريه احدهم حتى يضعوا سلع الناس اولى وافضل فاذا كانت
الطائفة التي تشتري نوعا من السلع او تبيعها قد تواطوا على ان يضمروا ما
يشترونه فيشترونه بدون الثمن المعروف ويقسط ما يشترونه كان هذا اعظم عدوانا من
ان يكتم الثمن المعروف ويقسط ما يشترونه سواء كانوا يبيعون قسمة او لا
تلقي السلع وبيع الحاضر للباد ومن النجش ويكونون قد اتفقوا على ظلم
الناس حتى يغبنوا في البيع سلعهم وشراءها كل هذا من جنس المكس والناس محتاجون
الى البيع ذلك وشرائه وما احتاج الى بيعه وشرائه عموم الناس فانه يجب
الايباع الا بثمن المثل اذا كانت حاجة الناس الى الفلاحة والنساجة
ان يحتاج الناس الى صناعة ناس مثل حاجة الناس الى الفلاحة والنساجة
والبناية فان الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن
يسكنونها فاذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان يجلب الى الحجاز على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت الثياب تجلب اليهم من اليمن ومصر والشام
واهلها كانوا كفارا فكانوا يلبسون ما نسجه الكفار ولا يغسلونه فاذا لم
يجلب الى البلد من الثياب ما يكفيهم احتاجوا الى من ينسج لهم الثياب وحاجتهم
الى الطعام اكثر من حاجتهم الى الثياب فلا بد لهم من طعام اما مجلوب من
غير بلدهم واما ان يزرع بلادهم وهذا هو الغالب وكذلك لا بد لهم من مساكن
يسكنونها فيحتاجون الى البنا فلهذا قال غير واحد من الفقها من اصحاب
ابي حنيفة واحمد بن حنبل وغيرهما كابي حامد الغزالي وابي الفرج ابن الجوزي وغيرهما
ان الصناعات فرض على الكفاية فانه لا تتم مصلحة الناس الا بها كما ان
الجهاد فرض على الكفاية الا ان يتعين فيكون فرضا على الاعيان مثل ان
يقصد العدو بلدا او مثل ان يستنفر الامام احدا وطلب العلم الشرعي فرض
على الكفاية الا فيما يتعين مثل طلب كل واحد علم ما امره الله به وما نهاه
عنه وان هذا فرض على الاعيان كما اخرجا في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من يرد الله به خيرا يفقه في الدين فكل من اراد الله به خيرا لا بد
ان يوفقه في الدين فمن لم يفقهه في الدين لم يرد به خيرا والدين هو
ما بعث الله به رسوله وهو ما يجب على المرء التصديق به والعمل به وعلى
كل الحدان يصدق محمدا صلى الله عليه وسلم فيما اخبر ويطيعه فيما امر تصديقا
عاما

عاما وطاعة عامة ثم اذا ثبت عنه خبر كان عليه ان يصدق به مفصلا واذا كان
قد امر امة معينة كان عليه ان يطيعه طاعة مفصلة وكذلك غسل
الموتى وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم فرض على الكفاية وكذلك الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فرض على الكفاية والولايات كلها الدينية مثل الامر على المؤمنين وما
دونها من مكس ووزارة وديوان سواء كانت خطاب او كتابة حساب يستخرج
او مصروف في ارزاق المقاتلة او غيرهم ومثل امارة حرب وقضاء وحسبة
وفروع هذه الولايات انما شرعت للامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مدينته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاة الامر ويولي في الاماكن البعيدة
عنه كما ولى على مكة عتاب بن اسيد وعلى الطائف عثمان بن ابي العاص وعلى قرى
عرينة خالد بن سعيد بن العاص وبعث عليا ومعاذا وابا موسى الى اليمن
وكذلك كان يومر على السرايا ويبعث السعاة على الاموال الزكوية فيأخذونها
من هي عليه ويدفعونها الى مستحقيها الذين سماهم الله في القرآن فيرجع
الساعي الى المدينة وليس معه الا السوط لا يأتي الى النبي صلى الله عليه وسلم بشيء من
من الاموال اذا وجد لها موضعا يضعها فيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي
احساب على العمال بحاسبهم على المستخرج والمصروف كما في الصحيحين عن ابي حميد
الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الازد يقال له ابن اللتبية على
الصدقات فلما رجع حاسبه فقال هذا لكم وهذا اهدي الي فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا اهدي الي افلا
جلس في بيت ابيه وامه فينظر اهدي اليه ام لا والذي نفسي بيده لا يستعمل
رجلا على العمل مما ولانا الله فيغل منه شيئا الا جاء يوم القيمة يحمله على رقبته
ان كان بعيرا له رغاء او كانت بقرة لها خوار او كانت شاة تيعر
ثم رفع يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قالها مرتين
او ثلاثا والمقصود هنا ان الاعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير
الانسان صارت فرض عين لا سيما ان كان غيره عاجزا عنها فاذا كان الناس
محتاجين الى فلاحة قوم او نساجتهم او بنائهم صار هذا العمل واجبا عليهم
بحيث هم في الامر عليه اذا امتنعوا عنه بعوض المثل فلا يمكنهم من مطالبة
الناس بزيادة على عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بان يعطوهم دون
حقهم كما اذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى قلاع احتاز اهلها الزمن من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)